

المرسوم ساهم بعودة التجار لافتتاح محالهم

«مالية» حمص: ١٦٨٨ عقاراً سيتم إعفاؤها من الضرائب والرسوم بموجب المرسوم ١٣ رئيس مجلس المدينة: بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية العمل لاستكمال ترميم الأسواق

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مصدر في مديرية مالية حمص له «الوطن» أنه تم الانتهاء من أعمال تحديد العقارات في الأسواق القديمة والأثرية التي يشملها مرسوم الإعفاءات، وأنه بدأ العمل حالياً بتطبيق مضمون المرسوم ١٣ والإعفاء الضريبي لتلك العقارات. وأشار المصدر إلى أن العدد الإجمالي لتلك العقارات يبلغ نحو ١٦٨٨ عقاراً تم تحديدها بأسواق حمص القديمة وستتم إعفاؤها من الضرائب والرسوم المالية حتى عام ٢٠٢٧ إضافة إلى الضرائب المحقة والمترتبة عليها.

من جانبه أكد رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب له «الوطن» أن المرسوم ساهم في زيادة التجار الراغبين بالعودة إلى السوق وافتتاح محالهم من جديد، مشيراً إلى عودة نحو ٣٠ محلاً إلى السوق بعد صدور المرسوم وهي حالياً قيد التجهيز والافتتاح. لافتاً إلى التعاون مع الأمانة السورية للتنمية لاستكمال ترميم الأسواق المتبقية والمتوقع المباشرة بالأعمال في شهر نيسان المقبل بعد الانتهاء من وضع الخطط التنفيذية لها. وهذا ما سيسهم بعودة كبيرة إلى تلك الأسواق.

وأشار إلى أنه بعد صدور التعليمات التنفيذية للرسوم ١٣ تم تشكيل لجنة مهمتها تحديد أرقام العقارات في الشوارع



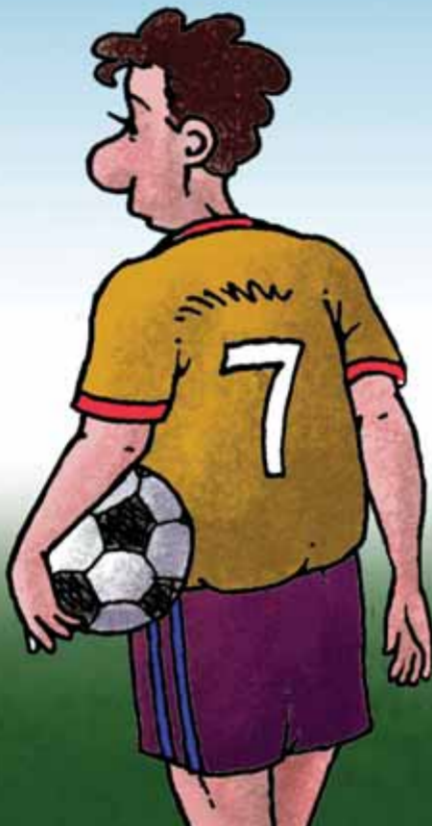
غرفة التجارة: أكثر من ٥٠٠ محل أعيد افتتاحها في السوق وتفرعاته

ضمن الأسواق الأثرية التي تشملها الإعفاءات، مؤكداً أنه تم تحديد الأسواق وأماكن المحال التجارية ضمن الأسواق ولتفت البواب إلى أن الحركة في الأسواق القديمة ما زالت جوية حتى اللحظة ومن المفترض أن تكون أكبر مما هي عليه حالياً بعد المكرمة الكبيرة من الرئيس بشار الأسد بصدور المرسوم ١٣. بدوره بين خازن غرفة تجارة حمص سامر صفاة له «الوطن» أن المرسوم ١٣ المتضمن إعفاء التجار من المتطلبات والضرائب المالية بمكرمة كبيرة من الرئيس الأسد

وجاء شاملاً وملبياً لمطالب التجار وأصحاب المحال التجارية في الأسواق القديمة، لافتاً إلى أنه بالتزامن مع المرسوم قامت الغرفة بإعفاء التجار من الاشتراكات المترتبة عليهم للغرفة خلال سنوات ما قبل عام ٢٠٢٢ بهدف تشجيع أصحاب المحال

كأس.. «العالم اللي عايفة حالها» (8)

عندي خبرة 20 سنة
حارس ليالي ، بتشغلوني
معكم حارس مرمى؟



سيارات «الخضرة» تغزو أرصفة أبي فراس الحمداني في اللاذقية

| اللاذقية - عبيد سمير محمود

تلقت «الوطن» شكاوى عدة من سكان شارع أبي فراس الحمداني في مدينة اللاذقية، حول معاناتهم من تبعات إشغالات الأرصفة وقسم كبير من الشارع «السكني» يعرّيات وسيارات بيع الخضار والفواكه التي تعرقل الحركة وتسبب بإزعاج لجميع الأهالي في الأبنية السكنية ضمن الشارع المذكور.

وحسب الشكاوى فإن المعاناة من الإزعاج في الشارع عمرها سنوات وتطالب بالحل عبر عشرات الكتب التي أوردتها سكان من الشارع إلى البلدية والمحافظ في اللاذقية، مشيرين إلى تجاوزات تحدث في الشارع من قبل أصحاب البسطات والعربات وسيارات السوزوكي الذين يتعدون على الأملاك العامة وبييعون الخضار من الصباح إلى ساعات المساء بصياح وعبارات ثابتة عند أي إشكالية فيما بينهم.

الأهالي أشاروا إلى أن عمليات البيع والصراخ من الصباح إلى المساء ضمن حي سكني، تشكل مصدر قلق وإزعاج لراحة المواطنين القاطنين في الشارع، وتحويله إلى مكب قمامة يرمي مخلفات الخضار وجميع المواد التي يبيعونها بأرض الشارع من دون أي رادع، ما يتسبب بانتشار الحشرات والروائح الكريهة التي تصل إلى المنازل المصطفة على الشارع وتدخل القوارض وغيرها إلى مداخل الأبنية التي تحولت إلى مرتع لها، إضافة لكونه مسرحاً للحراك بين الباعة أحياناً يتم سحب «سلاح أبيض» فيما بينهم ما يشكل خطراً على الأطفال والسكان بشكل عام.

وطالب سكان شارع أبي فراس الحمداني بنقل هؤلاء الباعة إلى سوق منظم أسوة بباعة سوق التأمينات الذين تم نقلهم إلى سوق قنيتص، لأن البيع ضمن حي سكني مخالف للقانون، محمّلين بعض المراقبين من البلدية ومسؤولية عدم التحرك لقمع هذه المخالفات. وبالعودة إلى رئيس دائرة مراقبة الأملاك العامة في مجلس مدينة اللاذقية أبي مصطفى فقد أكد له «الوطن» المتابعة اليومية لشارع أبي فراس الحمداني وتنظيم حملات شبه يومية لإزالة المخالفات والإشغالات في

وقال مصطفى إن الشارع المذكور هو شارع سكني تحول من عشرات السنين إلى سوق للقراء والبسطاء



وبضاعتهم إلى مداخل الأبنية السكنية وهنا لا نستطيع ملاحظتهم لكونه قطاعاً خاصاً لا سلطة لنا بذلك، علماً أن الشارع طوله نحو ٣٠٠ متر ويتخلله عدة شوارع فرعية يتكونون من الهرب منها عند وصول البلدية. مصطفى أرفد بالقول: يعترض علينا أحياناً عوامل كثيرة، أهمها تعطل السيارات وتقص المحروقات، وارتباط شرطة البلدية بمهمات أخرى، ما يؤثر على وتيرة العمل إلا أننا مستمرون بالحملات لحماية الأملاك العامة وفق الإمكانيات المتوافرة.

فيما يخص نقل الباعة إلى سوق مخصص، بين مصطفى أن هذا الأمر بحاجة إلى قرار مجلس مدينة لatakia ليتم نقلهم إلى سوق بديل بشكل رسمي، أو عبر قرار بتسيج الإشغالات الموجودة وتنظيمها بفرض غرامة أو ترسيم محدد.

وبين رئيس الدائرة أن سيارات السوزوكي التي تتبع الخضار والفواكه في السوق لا تتبع للبلدية ومهمة الدائرة فقط تسجيل أرقامها «الضرة» وإرسالها لقيادة الشرطة وفق تسلسل خاص قد يستغرق ١٠ أيام، منوهاً بأن الشرطة غير مقصرة ولكن تحتاج إلى دورية

أول تين بحري لهذا الشتاء في طرطوس يكشف أهمية التأمين على الزراعات المحمية مدير صندوق الكوارث الطبيعية: البيوت البلاستيكية خارج عمل الصندوق

| طرطوس - هيثم يحيى محمد

كشف التتبع الهوائي الذي ضرب أكثر من ثمانين بيتاً بلاستيكيًا في المنطار وميعار وسهل يحمور جنوب مدينة طرطوس مطلع هذا الأسبوع أهمية التأمين على الزراعات المحمية من قبل مزارعيها لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين بعد أن تبين للمزارعين غير المؤمنين على بيوتهم أنهم سيتحملون كامل قيمة الأضرار التي لحقت بهم رغم ضخامتها، لأن صندوق التكيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية لن يدفع لهم أي مبلغ.

مدير صندوق التكيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية بطرطوس حيدر شاهين أوضح له «الوطن» أن تبنياً جدياً يجب أن يوضع في الاعتبار تأمين المزارعين الذين يزرعون البيوت البلاستيكية خارج عمل الصندوق.

شاهين ناشد المزارعين بضرورة الإسراع على التضرر سوى مراجعة المؤسسة العامة للتأمين مع عقد التأمين بصورة عن التنظيم سابقاً لحدوث الضرر حيث تقوم لجنة المنطقة بإجراء الكشف مع خبير محلف لدى المؤسسة العامة للتأمين، منوهاً بأن ذلك تم بسرعة كبيرة

المؤمن عليها من قبل أصحابها وعددها ٣٢ بيتاً من أصل ٨٣٣ لحقت بها الأضرار جراء التتبع البحري، ومن خلال الكشف تم الإشارة إلى أن البيوت المحمية أصبحت من خارج عمل الصندوق.

شاهين ناشد المزارعين بضرورة الإسراع على التضرر سوى مراجعة المؤسسة العامة للتأمين مع عقد التأمين بصورة عن التنظيم سابقاً لحدوث الضرر حيث تقوم لجنة المنطقة بإجراء الكشف مع خبير محلف لدى المؤسسة العامة للتأمين، منوهاً بأن ذلك تم بسرعة كبيرة



مدير فرع السورية للتأمين: لا تعويض إلا للبيوت المؤمنة لدى المؤسسة

الدكتور راشد محمد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين قال رداً على سؤال له «الوطن» حول مقدار التعويض: إن التعويض يصرف وفق نسبة الضرر لكل مكون من مكونات البيت (حديد، بلاستيك المبرمة، مشيراً إلى أن عدد المزارعين الذين وقعوا عقود تأمين في المحافظة لا يزيد على ١٩٣٥ مزارعاً لديهم ١٣٦٤ بيتاً محمياً وهذا الرقم يساوي ١٠ بالمئة من المزارع في عمله، إذ إن كلفة التأمين (قسط التأمين السنوي) منخفضة جداً مقارنة

بالتعويض الممكن في حال وقوع الضرر. عدا أن الخزينة العامة للدولة تدعم القسط بـ ٧٠ بالمئة من قيمته، لذلك يسدد المزارع ١٤ ألف ليرة فقط عن كل بيت، شاملة الرسوم والطوابع.

كما أن الحد الأقصى للحصول على التعويض هو ٣٠ يوماً من لحظة الكارثة، وجميع الجهات المعنية متعاونة في ذلك، وزارة الزراعة، المصرف الزراعي اتحاد الفلاحين، الوحدة الإدارية، إضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين طبعاً.